

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.53/Rev.1
19 November 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير دول أطراف

البرازيل

[٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣]

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٣١-١ أولاً - الأرض والسكان
٣	٤-١ ألف - وصف الإقليم
٣	١٣-٥ باء - السمات السكانية
٦	١٩-١٤ جيم - السمات الاقتصادية
٩	٣١-٢٠ دال - المؤشرات الاجتماعية
١١	٦٤-٣٢ ثانياً - الهيكل السياسي العام
١١	٣٨-٣٢ ألف - التاريخ السياسي
١٢	٦٤-٣٩ باء - التنظيم السياسي والإداري
١٦	٩٠-٦٥ ثالثاً - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان
١٦	٧٥-٦٥ ألف - الدستور والإطار القانوني
١٨	٩٠-٧٦ باء - الآليات الداخلية لحماية حقوق الإنسان
٢٢	٩٤-٩١ رابعاً - الإعلام والنشر

أولاً - الأرض والسكان

ألف - وصف الإقليم

- ١ - تعد البرازيل، التي تبلغ مساحتها السطحية ٣ ٩٦٦ ٥١١ ٨ كيلومتراً مربعاً، خامس أكبر بلد في العالم. وتقع في الجزء الشرقي الأوسط من أمريكا الجنوبية، وتشغل بذلك نصف إجمالي مساحة هذه القارة تقريباً (٤٨,٣٦ في المائة)؛ وبالنسبة للعالم تغطي، ٥,٨٩ في المائة من مساحة اليابسة.
- ٢ - والمسافات داخل الأراضي البرازيلية شاسعة، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على حد سواء. وتبلغ المسافة بين أقصى نقطة في شمالها، على الحدود مع فنزويلا، وأقصى نقطة في جنوبها، على الحدود مع أوروغواي، ٤ ٣٩٤ كيلومتراً، وبين أقصى نقطة في شرقها وأقصى نقطة في غربها ٤ ٣٢٨ كيلومتراً. وتغطي البرازيل أربع مناطق زمنية، ثلاث منها في أراضيها القارية، والرابعة في جزرها المحيطية.
- ٣ - وتمتد حدودها الوطنية لمسافة ١٢٧ ٢٣ كيلومتراً: ٧١٩ ١٥ كيلومتراً في البر و٤٠٨ ٧ كيلومترات من الشواطئ على طول المحيط الأطلسي. وإكوادور وشيلي هما البلدان الوحيدان في أمريكا الجنوبية اللذان ليس لهما حدود مشتركة مع البرازيل.
- ٤ - وتقع معظم الأراضي البرازيلية بين مداري السرطان والجدى. والمناخ السائد استوائي وشبه استوائي.

باء - السمات السكانية

- ٥ - ويبين تعداد السكان الذي أجراه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء أن هناك ٥ ٥٠٧ بلديات في البرازيل وإن إجمالي عدد السكان هو ٦٩٣ ٥٩٠ ١٦٩ نسمة. وازداد عدد سكان البرازيل بما يقارب عشرة أضعاف خلال القرن العشرين بيد أن هذه الزيادة لم تتوزع بشكل منتظم على هذه الفترة، إذ بلغت أدنى معدلاتها في العقود الأخيرة. في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و١٩٨٠، كان متوسط معدل النمو يبلغ ٢,٤٨ في المائة، بينما بلغ ١,٩٣ في المائة سنوياً في فترة السنوات ١٩٨٠-١٩٩١، وانخفض إلى ١,٦٣ في المائة في العقد الأخير، مثلما يبين تعداد السكان لسنة ٢٠٠٠. ويتبين من التحليل الأولي أن هذا المعدل البطيء لنمو السكان يعزى بوجه خاص إلى انخفاض معدلات الخصوبة الذي بدأ في أواخر السبعينات^(١). ونتيجة لهذا الانخفاض، أصبحت الأسر أقل عدداً وازداد السكان عمراً.
- ٦ - ولم يتوزع النمو السكاني بشكل منتظم في المناطق الرئيسية الخمس للأراضي الوطنية. وسجلت أعلى المعدلات في الإقليم الشمالي، الذي استأثر بما نسبته ٥,٦ في المائة من سكان البلد في عام ١٩٨٠ و٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وارتفع معدل النمو في وسط الغرب من ٥,٨ في المائة إلى ٦,٨ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠. ولا تزال المناطق الثلاث وهي الجنوب الشرقي والشمال الشرقي والجنوب، من أكثر المناطق كثافة بالسكان في البلد. وظلت حصة السكان في هذه المناطق الثلاث عند نفس مستوياتها منذ الخمسينات، غير أن الشمال الشرقي الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث ارتفاع عدد السكان، يظهر انخفاضاً مطرداً من حيث حصته بالنسبة لإجمالي عدد السكان في البلد^(٢).

الجدول ١

السكان المقيمون بحسب المنطقة

الفترة	البرازيل	الشمال	الشمال الشرقي	الجنوب الشرقي	الجنوب	وسط الغرب
٢٠٠٠	١٦٩ ٥٩٠ ٦٩٣	١٢ ٨٩٣ ٥٦١	٤٧ ٦٩٣ ٢٥٣	٧٢ ٢٩٧ ٣٥١	٢٥ ٠٨٩ ٧٨٣	١١ ٦١٦ ٧٤٥
١٩٩١	١٤٦ ٩١٧ ٤٥٩	١٠ ٢٥٧ ٢٦٦	٤٢ ٤٧٠ ٢٢٥	٦٢ ٦٦٠ ٧٠٠	٢٢ ١١٧ ٠٢٦	٩ ٤١٢ ٢٤٢
١٩٨٠	١٢١ ١٥٠ ٥٧٣	٦ ٧٦٧ ٢٤٩	٣٥ ٤١٩ ١٥٦	٥٢ ٥٨٠ ٥٢٧	١٩ ٣٨٠ ١٢٦	٧ ٠٠٣ ٥١٥

المصدر: التعداد السكاني. اقتبست بيانات عام ٢٠٠٠ من الخلاصة التمهيدية، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

الجدول ٢

الكثافة السكانية - نسمة/كيلومتراً مربعاً

الفترة	البرازيل	الشمال	الشمال الشرقي	الجنوب الشرقي	الجنوب	وسط الغرب
٢٠٠٠	١٩,٩٢	٣,٣٥	٣٠,٦٩	٧٨,٢٠	٤٣,٥٤	٧,٢٣
١٩٩١	١٧,٢٦	٢,٦٦	٢٧,٣٣	٦٧,٧٧	٣٨,٣٨	٥,٨٦
١٩٨٠	١٤,٢٣	١,٧٦	٢٢,٧٩	٥٦,٨٧	٣٣,٦٣	٤,٣٦

المصدر: التعداد السكاني. اقتبست بيانات عام ٢٠٠٠ من الخلاصة التمهيدية، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

٧- وتبلغ الكثافة السكانية في البرازيل ١٩,٩٢ نسمة/كيلومتراً مربعاً. وتتركز نسبة ٥٧,٤ في المائة من إجمالي عدد السكان في الجنوب الشرقي والجنوب الذين يعيشون على نسبة ١٧,٦ في المائة من المساحة الكلية للبلد. ويغطي الشمال، الذي يقطنه نسبة ٧,٦ في المائة من إجمالي عدد السكان ٤٥,٢ في المائة من المساحة الكلية للبلد.

٨- وتؤكد البيانات المستقاة من آخر تعداد سكاني الاتجاه المتنامي نحو التمدن، الذي ازداد من ٦٧,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٨١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع ازدياد تركيز السكان في المناطق الحضرية. ويتضح من أحدث البيانات أن نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية لا تتعدى ١٨,٨ في المائة.

٩- والزيادة السريعة في عدد سكان الحضر التي حدثت في العقود الأخيرة لم تصحبها سرعة مكافئة لها في تنفيذ السياسات العامة في مجالات الصحة والنقل والتعليم. ويعاني سكان المراكز الحضرية الكبيرة اليوم من مشاكل جسيمة تتمثل في عدم كفاية البنى التحتية في هذه المناطق، ولا سيما فيما يتعلق بمرافق الصحة الأساسية. ومع ذلك، فإن بعض المبادرات المتخذة قد أدت إلى تخفيض معدل الوفيات وزيادة معدل العمر المتوقع. وانخفض إجمالي معدل الوفيات في البرازيل من ٩ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٧ حالات لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٦، وانخفض بقدر أكبر في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٦ حالات لكل ١٠٠٠ نسمة. وانخفض معدل وفيات

الرضع من ٤٣ إلى ٣٤,٦ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩^(٣). وقدّر معدل الوفيات بين الأمهات أثناء النفاس بنحو ١٦٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٩^(٤).

١٠- وبالإمكان وصف التسعينات أنها فترة شهدت تحسينات كبيرة على التعليم في البرازيل^(٥). وتجدر الإشارة إلى الانخفاض الشديد في معدلات الأمية^(٦)، فضلاً عن الزيادة في معدلات التعليم^(٧) والمواظبة على الدراسة^(٨). ولا تزال معدلات الأمية في البرازيل مرتفعة جداً، بالرغم من انخفاضها - من ١٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩. فقد تجاوز عدد الأميين من البرازيليين في نهاية العقد ١٥ مليون أمياً^(٩).

١١- وانضمت البرازيل في عام ١٩٩٦^(١٠) إلى صفوف البلدان التي تتمتع بمؤشر تنمية بشرية مرتفع وفقاً للمعايير التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١١). وفي عام ١٩٩٦ كان مؤشر التنمية البشرية في البرازيل يبلغ ٠,٨٠٩، وبذلك كان ترتيبها الثانية والستين من مجموع البلدان البالغ عددها ١٧٤^(١٢). لكنه بالنظر إلى إدخال تعديل على معايير تقييم الدخل، تراجع ترتيب البرازيل في عام ١٩٩٩ لتندرج في مجموعة البلدان التي تتمتع بمستوى متوسط من التنمية البشرية، وتحتل المرتبة الرابعة والسبعين، وبلغ مؤشر التنمية البشرية لديها ٠,٧٣٩. وحصلت أيضاً على المرتبة الرابعة والسبعين في عام ٢٠٠٠. ووفقاً للتقرير الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠١ حازت البرازيل على المرتبة التاسعة والستين. وبالرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت على معدل العمر المتوقع من ٦٧,٣ عاماً إلى ٦٧,٥ عاماً، وعلى نسبة عدد المسجلين في المدارس من ٧٨,٣ في المائة إلى ٨٠ في المائة، فقد حدث تدهور في نوعية الحياة.

١٢- وفي عام ١٩٩٩، كان الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٧٣٠,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وقدّر دخل الفرد بنحو ٤ ٣٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة^(١٣). وبالرغم من تصنيف البرازيل على أنها واحدة من البلدان العشرة الأغنى في العالم، فإن هذه الأرقام لا تبين التفاوت الفعلي في توزيع الدخل. وتظهر الجداول التالية هذا التفاوت فضلاً عن النسبة المئوية للسكان البرازيليين الذين يعيشون في فقر والأوضاع السائدة في مختلف المناطق.

الجدول ٣

توزيع الدخل: عدد المرات التي يفوق فيها دخل السكان الأغنى البالغة نسبتهم ٢٠ في المائة دخل السكان الأفقر البالغه نسبتهم ٢٠ في المائة، بحسب المناطق الرئيسية، البرازيل - السنوات ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩

المنطقة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الشمال	١٦,٠٦	١٦,٢٠	١٤,٩٦
الشمال الشرقي	١٩,٣٠	١٧,٣٨	١٧,٦١
الجنوب الشرقي	١٨,٤٩	١٧,٦١	١٦,٤١
الجنوب	١٦,٥٧	١٦,٢٦	١٦,١٥
الوسط - الغرب	١٩,٠٥	١٨,١٤	١٧,٥٤
المجموع	١٨,٩٣	١٨,٠٦	١٧,٣٦

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء/البحوث الوطنية المعنية بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ مؤشرات البيانات الأساسية - ٢٠٠٠، داتاسوس/وزارة الصحة.

الجدول ٤

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر^(١) بحسب المنطقة

المنطقة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الشمال	٣٤,٤٩	٣٥,٤٣	٣٤,٨٥
الشمال الشرقي	٥٢,١٩	٤٩,٦٧	٥٠,١٥
الجنوب الشرقي	١٦,٠٠	١٦,٢٥	١٦,٧٨
الجنوب	١٩,٠٧	١٨,٦٨	١٩,٨٤
الوسط - الغرب	٢٢,٥٩	٢١,٩٦	٢٣,٦٤
المجموع	٢٨,٤٠	٢٧,٧٣	٢٨,٣٦

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء/البحوث الوطنية المعنية بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ مؤشرات البيانات الأساسية - ٢٠٠٠، داتاسوس/وزارة الصحة.

(أ) في البحوث الوطنية المعنية بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في عام ١٩٩٦، عرّف المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء الفقراء، على أنهم يمثلون "النسبة المئوية من السكان الذين يبلغ دخل الفرد فيها نصف الحد الأدنى للأجور".

١٣ - والمسيحية، هي الديانة السائدة في البلد - يعرف ٧٥ في المائة من السكان أنفسهم بأنهم كاثوليكيون و١٤ في المائة بأنهم إنجيليون. وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات كبيرة للتوفيق بين المعتقدات المتعارضة في الأديان في البلد، بالإضافة إلى تأثير ملحوظ لأديان تنحدر من أصل أفريقي، مثل *Umbanda* و *Candomble*. وحقيقة اعتناق الفرد للكاثوليكية لا تحول دون حضوره طقوساً دينية أخرى.

جيم - السمات الاقتصادية

١٤ - مر الاقتصاد البرازيلي بثلاث مراحل مختلفة في التسعينات. اتسمت الأولى، التي شملت الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، بالارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتضمنت سنتين من سنوات الركود - هما ١٩٩١ و١٩٩٢ (انظر الجدول ٥ الوارد في نهاية هذا البند). وهاتان السنتان إلى جانب السنتين اللتين حصلت فيهما أزمة الديون - ١٩٨١ و١٩٨٣ - هي السنوات الوحيدة التي سجلت فيها البرازيل معدل نمو سلبى بعد الحرب العالمية الثانية. وتمكنت البرازيل، نتيجة لهذا الركود وللسياسة التي اتبعتها فيما يتعلق بسعر الصرف، من تحقيق فوائض مرتفعة في ميدان التجارة الدولية واستطاعت بالتالي دفع الفوائد على الديون الخارجية وتجميع النقد الأجنبي في عملة قوية حتى عام ١٩٩٤. وجرى في مطلع عام ١٩٩٠ تحرير الواردات، مما أجبر الصناعة البرازيلية على تحديث منتجاتها لمواجهة المنافسة.

١٥ - وفي عام ١٩٩٤، أتاح توافر النقد الأجنبي المجال لوضع خطة لتثبيت الاقتصاد الكلي تقوم على سعر صرف ثابت كأداة ارتكاز، أي الحفاظ على أسعار الصرف. وكان تصميم البرازيل لسعر الصرف كأداة ارتكاز مرناً، بحيث يسمح بتقلبات طفيفة - زيادة القيمة الحقيقية للعملة الجديدة في عام ١٩٩٤ وتخفيض بسيط في قيمة أسعار الصرف في السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨. وأمكن عن طريق الجمع بين أسعار الصرف الثابتة والمقدمة بأكثر من قيمتها وتحرير التجارة والاحتياطي الكبير من النقد الأجنبي تثبيت الأسعار المحلية، لكن ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات واختلال الميزان التجاري البرازيلي ابتداء من عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ٥ الوارد في نهاية هذا البند). ونظراً لأوجه العجز الكبيرة في الحساب الجاري منذ منتصف التسعينات، أصبح ميزان المدفوعات يعتمد اعتماداً واضحاً على الاستثمارات والقروض الخارجية (انظر الحساب الرأسمالي/الحساب المالي الوارد في الجدول ٥)، مما أدى إلى ازدياد الدين الخارجي.

١٦- وحيث إن تثبيت الاقتصاد الكلي كان يتوقف على الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، فقد أصبح سعر الفائدة المتغير الذي جرى بموجبه موازنة قيمة العملة الوطنية وحمايتها. واستوعبت الزيادات الملحوظة في سعر الفائدة الآثار التي خلفتها الأزمات الدولية النقدية والمالية التي بدأت في عام ١٩٩٤. وترتب على ارتفاع أسعار الفائدة نتيجتان رئيسيتان هما: تثبيط النشاط الإنتاجي، مما أثر في العمالة وتوليد الدخل؛ وحدوث زيادة سريعة جداً في الديون الداخلية خلال هذه الفترة.

١٧- وفي عام ١٩٩٨، وصل هذا التوازن الدقيق ذروته بعد الأزميتين الماليتين الآسيوية والروسية، عندما سجل العجز في الحساب الجاري (ولا سيما الميزان التجاري + مدفوعات الفائدة) رقماً قياسياً بلغ مجموعه ٣٣,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولم يمنع حدوث أزمة في البرازيل في ذلك الوقت سوى الخصخصة الشاملة لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية في ذلك العام وإبرام اتفاق رئيسي مع صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد حدثت أزمة مالية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ خلال فترة الولاية الثانية للرئيس فيرناندو هينريكا كاردوسو، عندما انخفضت قيمة العملة الأجنبية انخفاضاً حاداً، مما أدى إلى تغيير تكوين الاقتصاد البرازيلي للمرة الثانية خلال العقد. ومنذ عام ١٩٩٩، تضاعف العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري بشكل تدريجي (انظر الجدول ٥) وبالتالي أصبح البلد أقل عرضة للأخطار الخارجية. وبالرغم من الصدمة التي أحدثتها التخفيض الشديد لقيمة العملة في عام ١٩٩٩، فلقد ظل معدل التضخم تحت السيطرة في السنوات التالية، نتيجة لتنفيذ البنك المركزي لسياسة تستهدف الحد من التضخم.

١٨- وفي عام ٢٠٠٠ وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، بدأ الاقتصاد البرازيلي بعد أن تعافى من الأزمة المالية يشهد نمواً هائلاً دعمه أساساً الإنتاج الصناعي والزراعي. غير أن التغيير الذي طرأ على السيناريو الدولي في منتصف عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى تفاقم الأزمة في الأرجنتين والركود الذي ساد في الولايات المتحدة، وهما شريكين من الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل، قد أسفرت عن وقف الاتجاه المتصاعد الذي ساد في النصف الأول من عام ٢٠٠١. كما أن المزيد من عمليات تخفيض أسعار الصرف التي أجريت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ قد أدت إلى ازدياد فوائض التجارة الخارجية وانخفاض أوجه العجز في الحساب الجاري. لكن تخفيض قيمة أسعار الصرف، الذي زاد من تكلفة الواردات كان له بعض الآثار على الأسعار المحلية؛ وبالتالي فقدت المرتبات قيمتها الحقيقية في السنوات الأخيرة نتيجة لتخفيض قيمة العملة الأجنبية في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

١٩- وفي أواخر التسعينات، كانت البرازيل تعتبر من بين البلدان العشرة التي تتمتع بأضخم اقتصادات في العالم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الثمانينات والتسعينات بقيت دون المتوسط التاريخي الذي سجلته أثناء فترة السنوات ١٩٥٠-١٩٨٠. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في تلك العقود الثلاثة زيادة كبيرة بمعدلات فاقت بكثير معدل نمو السكان، حيث إن متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد خلال تلك الفترة ازداد بنسبة ٤,٢ في المائة. ولا تزال البرازيل بحاجة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة لاستيعاب العدد الضخم من الشباب البالغين سن الانخراط في سوق العمل. بيد أن معدلات النمو السنوي كانت غالباً مخيبة للآمال في التسعينات، كما حدث في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩، بالإضافة إلى حالة الكساد التي سادت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد باطراد، حيث هبط إلى ٢ ٩٢٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ففي عام ١٩٩٨ كان الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي للفرد وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٦ ٦٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وذلك بتحويله إلى معادل القوة الشرائية كي يتسنى إجراء مقارنة دولية. وبذلك تدرج البرازيل ضمن مجموعة البلدان التي يصنفها البنك الدولي باعتبارها تتمتع بمتوسط دخل مرتفع.

الجدول ٥ - البرازيل: مؤشرات الاقتصاد الكلي، ١٩٩٠-٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٣ ٢١٣-	٢٤ ٢٢٥-	٢٥ ٣٣٥-	٣٣ ٤١٦-	٣٠ ٤٥٢-	٢٣ ٥٠٢-	١٨ ٣٨٤-	١٨ ١١١-	٦ ٧٦-	٦ ١٠٩	١ ٤٠٨-	٣ ٧٨٣-	المعاملات الجارية مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
٢ ٦٤٢	٦٩٨-	١ ١٩٩-	٦ ٥٧٥-	٦ ٧٥٣-	٥ ٥٩٩-	٣ ٤٦٦-	١٠ ٤٦٧	١٣ ٢٩٩	١٥ ٢٣٩	١٠ ٥٨٠	١٠ ٧٥٢	الميزان التجاري على أساس التسليم على ظهر السفينة
٥٨ ٢٢٣	٥٥ ٠٨٦	٤٨ ٠١١	٥١ ١٤٠	٥٢ ٩٩٤	٤٧ ٧٤٧	٤٦ ٥٠٦	٤٣ ٥٤٥	٣٨ ٥٥٥	٣٥ ٧٣٩	٣١ ٦٢٠	٣١ ٤١٤	الصادرات على أساس التسليم على ظهر السفينة
٥٥ ٥٨١	٥٥ ٧٨٣	٤٩ ٢١٠	٥٧ ٧١٤	٥٩ ٧٤٧	٥٣ ٣٤٦	٤٩ ٩٧٢	٣٣ ٠٧٩	٢٥ ٢٥٦	٢٠ ٥٥٤	٢١ ٠٤١	٢٠ ٦٦١	الواردات على أساس التسليم على ظهر السفينة
٢٧ ٤٩٣-	٢٥ ٠٤٨-	٢٥ ٨٢٥-	٢٨ ٢٩٩-	٢٥ ٥٢٢-	٢٠ ٣٥٠-	١٨ ٥٤١-	١٤ ٦٩٢-	١٥ ٥٧٧-	١١ ٣٣٦-	١٣ ٥٤٣-	١٥ ٣٦٩-	الخدمات والدخل الولايات المتحدة
٢٧ ٩٢٥	١٩ ٣٢٦	١٧ ٣١٩	٢٩ ٧٠٢	٢٥ ٨٠٠	٣٣ ٩٦٨	٢٩ ٠٩٥	٨ ٦٩٢	١٠ ٤٩٥	٩ ٩٤٧	١٦٣	٤ ٥٩٣	الحساب الرأسمالي /الحساب المالي
٢٢٦ ٠٦٧	٢٣٦ ١٥٧	٢٤١ ٤٦٩	٢٤١ ٦٤٤	١٩٩ ٩٩٨	١٧٩ ٩٣٥	١٥٩ ٢٥٦	١٤٨ ٢٩٥	١٤٥ ٧٢٦	١٣٥ ٩٤٩	١٢٣ ٩١٠	١٢٣ ٤٣٩	الدين الخارجي الولايات المتحدة
٢,٣٥	١,٨٣	١,٨٢	١,١٦	١,٠٨	١,٠١	٠,٩٢	٠,٦٥	-	-	-	-	سعر الصرف ريال برازيلي/دولار من دولارات الولايات المتحدة
١ ١٨٤,٨	١ ١٦٧,١	١ ١١٨,٣	١ ١٠٩,٣	١ ١٠٧,٩	١ ٠٧٢,٨	١ ٠٤٥,٠	١ ٠٠٢,٦	٩٤٧,٢	٩٠٢,٧	٩٠٧,٧	٨٩٨,٤	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠٠١
١,٥	٤,٤	٠,٨	٠,١	٣,٣	٢,٧	٤,٢	٥,٩	٤,٩	٠,٥-	١,٠	٤,٤-	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي النسبة للمئوية السنوية
٢ ٩٢٢	٢ ٩١٦	٢ ٨٣٢	٢ ٨٤٦	٢ ٨٨١	٢ ٨٢٨	٢ ٧٩٤	٢ ٧١٩	٢ ٦٠٦	٢ ٥٢١	٢ ٥٧٤	٢ ٥٨٨	الناتج المحلي الإجمالي للفرد للمتحدة (٢٠٠١)
١٠,٢	٩,٥	١٩,٩	١,٨	٧,١	٩,٢	١٥,٠	٩٠,٨,٠	٢ ٨٥١,٣	١ ١٦٧,٢	٤٩٦,٧	١ ٢١٧,٠	معدل التضخم في السلع النسبة للمئوية السنوية
												DI - الاستهلاكية العامة - * (مركز)

المصدر: بيانات مستقاة من معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية.

* مدى توفر مؤشر الأسعار العام على الصعيد الداخلي.

دال - المؤشرات الاجتماعية

٢٠- تقدم المؤشرات الاجتماعية في البرازيل خلال التسعينات من جهة صورة للفقر وأوجه عدم المساواة الصارخة على الصعيدين الاجتماعي والإقليمي، وتبين من جهة أخرى أنه هناك تغطية واسعة لمختلف الخدمات الاجتماعية المهمة الضرورية للمجتمعات العصرية والمعقدة، بما فيها الخدمات الصحية ومرافق الصحة الأساسية والتعليم والضمان الاجتماعي والرعاية.

٢١- وقد أسهم نموذج التنمية الاقتصادية الذي وضع في الستينات والثمانينات في تركيز الدخل بشكل ملحوظ في البلد. وطوال الثمانينات، حافظ دخل العامل بقياسه بمعامل جيني على أعلى مستوى له من حيث التركيز في السنوات الأخيرة (٦٠،٠ في الفترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨)، ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً بنهاية العقد في عام ١٩٩٩ (٥٩،٠).

٢٢- كما أن النسبة المئوية للفقراء في صفوف السكان مرتفعة، بالرغم من أنها انخفضت انخفاضاً كبيراً في منتصف العقد نتيجة للاستقرار الاقتصادي. وبلغ معدل الفقر الذي يُعرف بأنه النسبة المئوية من السكان الذين لا يكفيهم دخلهم المالي المحدود لتلبية احتياجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن وملبس ونقل، من بين أشياء أخرى، ٤٠،٨ في المائة في عام ١٩٩٢ ثم انخفض إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٩، تركز الفقر بشكل كثيف على المنحدرين من أصل أفريقي (٤٧،٧ في المائة) وعلى السكان الذين يعيشون في الشمال الشرقي (٥٨،٦ في المائة). وفي نفس الوقت، بلغ الفقر أدنى مستوياته بالنسبة للبيض (٢٢،٦ في المائة) والسكان الذين يعيشون في الجنوب الشرقي (٢٠،٦ في المائة).

٢٣- وتعزى صورة الفقر وعدم المساواة هذه إلى عوامل مختلفة تتعلق بالتاريخ والظروف على حد سواء. وكان أحد هذه العوامل، تدهور سوق العمل في التسعينات، حيث لم يتمكن السوق من استيعاب الأعداد الغفيرة من الشباب الذين يدخلونه في أنشطة مشمولة بالحماية الاجتماعية. وارتفعت معدلات البطالة في المناطق الحضرية الرئيسية الست بصورة مطردة في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٨، من متوسط قدره ٣،٥ في المائة إلى ٧،٦ في المائة سنوياً على التوالي. وبعد أن بلغ معدل البطالة مستوى الذروة في عام ١٩٩٨، مع إعادة تنظيم النموذج الاقتصادي ابتداء من عام ١٩٩٩، انخفض انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ٦،٢٣ في المائة في المتوسط خلال عام ٢٠٠١. كما أن حالة سوق العمل هذه هي السبب في تخفيض تغطية الضمان الاجتماعي الرسمي في التسعينات - إذ انخفضت احتمالات إيجاد مساهمين في الضمان الاجتماعي بين السكان النشطين اقتصادياً من ٣٩،٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٥،٩ في المائة في عام ١٩٩٩.

٢٤- كما شهد تاريخ العمال البرازيليين من حيث متوسط دخلهم الحقيقي أوقاتاً عصيبة جداً خلال العقد المنصرم. ففي حين أن معدلات التضخم المرتفعة قد أدت قبل استقرار الاقتصاد الكلي في عام ١٩٩٤، إلى تقويض القدرة الشرائية للمرتبات بصورة مطردة وتفاقم الفقر، فقد ازداد الدخل الحقيقي المتأتي عن العمل باطراد أيضاً نتيجة للاستقرار الذي حققته الخطة الفعلية. وبلغ متوسط الدخل الحقيقي أفضل مستوى له خلال العقد في عام ١٩٩٧ - إذ بلغ ١٢٩،٣ (تموز/يوليو ١٩٩٤ = ١٠٠). وبدأ متوسط دخل العمال البرازيليين الحقيقي في

الانخفاض ثانية، عقب الأزميتين النقديتين الدوليتين في آسيا (١٩٩٧) وروسيا (١٩٩٨) وتخفيض قيمة أسعار الصرف البرازيلية في عام ١٩٩٩، حيث بلغ متوسط قدره ١١٦,١ في عام ٢٠٠١ (تموز/يوليه ١٩٩٤ = ١٠٠).

٢٥- ولا يزال متوسط عدد السنوات الدراسية منخفضاً بمقارنته مع البلدان النامية الأخرى وبذا تتفاقم أوجه عدم المساواة والفقير. وبالرغم مما أُحرز من تقدم في ما يتعلق بعدد السنوات الدراسية التي يستكملها الأشخاص البالغين من العمر ١٥ عاماً فما فوق — وكان يبلغ في المتوسط ٥,٢ عاماً في عام ١٩٩٢ و ٦,١ عاماً في عام ١٩٩٩، لا يزال هناك العديد من أوجه التفاوت الإقليمية بل وحتى العنصرية. وبينما كان متوسط عدد السنوات الدراسية يبلغ ٦,٨ عاماً في الجنوب الشرقي في عام ١٩٩٩، فإنه لم يتعد ٤,٦ عاماً في الشمال الشرقي. وكان متوسط عدد السنوات الدراسية الذي يبلغ ٧,٤ عاماً في المناطق الحضرية يزيد عن ضعف المتوسط في المناطق الريفية الذي كان يبلغ ٣,٥ عاماً. وكانت هناك أيضاً فجوة واسعة بين البيض الذين يمضون سبعة سنوات في المدرسة، وغير البيض الذين لا يقضون سوى ٤,٩ سنة. ويعد متوسط عدد السنوات التي تقضيها المرأة في الدراسة وهي ٦,٢ سنة مقارنة بالرجل ويبلغ ٥,٩ سنة، أفضل نتيجة تم التوصل إليها فيما يتعلق بهذا المؤشر في عام ١٩٩٩.

٢٦- ولا يزال معدل الأمية وهو مؤشر آخر من المؤشرات المعتمدة دولياً مرتفعاً، بيد أنه يتناقص. وانخفضت النسبة المئوية للأميين في صفوف الأشخاص البالغين من العمر ١٥ عاماً فما فوق، من ١٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. ولكن هناك أيضاً في هذا الصدد اختلافات واضحة فيما بين المناطق: ففي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة الأمية في الجنوب ٧,٨ في المائة بينما كانت تبلغ في الشمال الشرقي ٢٦,٦ في المائة.

٢٧- وسعت العديد من السياسات إلى معالجة هذه المؤشرات، التي تُعتبر مؤشرات غير مرضية على أقل تقدير. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ دخول دستور عام ١٩٨٨ حيز النفاذ الذي جاء نتيجة لإضفاء الطابع الديمقراطي مجدداً على المجتمع البرازيلي في الثمانينات، أمكن توسيع نطاق تغطية سياسات اجتماعية عدة.

٢٨- وفيما يتعلق بالتعليم، ارتفعت في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩ النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و ١٤ سنة المسجلين في المدارس ارتفاعاً كبيراً من ٨٦,٦ في المائة إلى ٩٥,٧ في المائة.

٢٩- وبصدد السياسات الصحية، تم في عام ١٩٩٩ العمل بنظام يتيح وصول جميع السكان إلى الخدمات الصحية بالمجان - وهو النظام الصحي الموحد. وفي عام ١٩٩٨، قدم هذا النظام مساعدة فعلية لنحو ٩٠ مليون نسمة من مجموع عدد السكان البالغ ١٦٥ مليون نسمة تقريباً. ونتيجة لذلك، استمرت المؤشرات الصحية في التحسن في التسعينات. وانخفض معدل وفيات الرضع من ٤٩,٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ طفل إلى ٣٣,١ حالة لكل ١٠٠٠ طفل في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨، ومع ذلك كانت هناك أوجه اختلاف إقليمية (١٨,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ طفل في الجنوب يقابلها ٥٣,٥ حالة لكل ١٠٠٠ طفل في الشمال الشرقي في عام ١٩٩٨). وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ٦٨,٤ عاماً بالنسبة للرجل والمرأة في عام ١٩٩٩ (٦٤,٣ للرجل و ٧٢,٣ للمرأة). وبلغ إجمالي عدد السكان المقيمين في المناطق المشمولة ببرامج الصحة الأسرية الذي استحدث في النصف الأول من التسعينات، ٥١٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد حقق أوسع تغطية في الشمال الشرقي، الذي تُعد فيه المؤشرات الاجتماعية دون المستوى المطلوب وشمل نسبة ٦٧,٥ في المائة من البلديات في عام ٢٠٠١.

٣٠- وأحرز أيضاً تقدماً في مجال المرافق الصحية وإمداد المياه وجمع القمامة من حيث التغطية في التسعينات. وفي الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٩، ارتفعت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لديها مياه شرب من ٨٣,٣ في المائة إلى ٨٩,٢ في المائة. وازدادت نسبة تغطية شبكات المجاري الملائمة من ٦٨,٢ في المائة إلى ٧٥,٧ في المائة خلال نفس الفترة، بينما أصبح جمع القمامة بصورة منتظمة، الذي كان متوفراً لنسبة قدرها ٨١,٧ في المائة من الأسر المعيشية في عام ١٩٩٢، متاحاً لنحو ٩٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وفي كل منطقة من المناطق الثلاث، سجلت معدلات التغطية أعلى مستوياتها - تجاوزت ٩٠ في المائة - في الجنوب والجنوب الشرقي في عام ١٩٩٩، بينما بلغت هذه المعدلات أدنى مستوياتها في الشمال والشمال الشرقي (التي تراوحت ما بين ٥٥ و ٨٠ في المائة).

٣١- ويُعد الضمان الاجتماعي مثلاً أحياناً على إحدى السياسات الاجتماعية التي اتسع نطاق تغطيتها بقدر كبير في التسعينات. وفي ذلك العقد، ازداد عدد المستفيدين من العامة، مثلما نص دستور عام ١٩٨٨، ولا سيما في المناطق الريفية ومن خلال منح المعاشات الاجتماعية التقاعدية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلغت مدفوعات الضمان الاجتماعي من المستحقات الشهرية ٢٠ مليوناً. ومن هذا المجموع بلغ قدر المعاشات التقاعدية المدفوعة في المناطق الريفية ٧ ملايين تقريباً، منها معاشات اجتماعية تقاعدية بمبلغ قدره ٢,١ مليون. ونتيجة لهذه المبادرات، ازدادت النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر ٦٠ سنة أو أكثر، ممن يحصلون على شكل من أشكال مستحقات فوائد الضمان الاجتماعي (بما فيها معاشات التقاعد الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين) من ٦٨,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن المعروف أن عمليات تحويل الدخل لها أهمية قصوى في مكافحة الفقر في صفوف المسنين وأسرهم في البرازيل.

ثانياً - الهيكل السياسي العام

ألف - التاريخ السياسي

٣٢- وصل البرتغاليون في عام ١٥٠٠ إلى الأراضي التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم البرازيل ليجدوا فيها سكاناً أصليين طابعهم الترحال. وقد هلك القسم الأعظم من هؤلاء السكان الأصليين على مدى القرون بفعل الأوبئة والأمراض التي نقلها إليهم الرجل الأبيض. ولم يعد باقياً اليوم في البرازيل سوى نحو ٣٧٤ ٠٠٠ هندي. ويتصف التاريخ الاستعماري البرازيلي بدورات اقتصادية بدأت بتصدير الخشب البرازيلي (أوائل القرن السادس عشر)، ثم قصب السكر (القرنان السادس عشر والسابع عشر)، والذهب والماس (القرن الثامن عشر)، وذلك اعتماداً على الاستخدام المكثف لعمل العبيد الأفارقة الذين جلبهم البرتغاليون. وكان وجود العبيد السود في البلاد وما تبعه من تمازج الأجناس (ليس فقط بين البيض والسود، وإنما أيضاً بين البيض والهنود) من العوامل التي حددت السمات الإثنية والثقافية والاجتماعية للبرازيل. وقد ألغي الرق في عام ١٨٨٨.

٣٣- وقد احتفظت البرازيل بعد استقلالها في عام ١٨٢٢ خلال العهد الإمبراطوري بروابط خاصة مع البرتغال (كان الإمبراطوران من أفراد الأسرة المالكة البرتغالية). وقد انتهى العهد الإمبراطوري في عام ١٨٨٩ بإعلان الجمهورية. وفي ذلك الوقت بدأ الأخذ بالنظام الفيدرالي غير المركزي المستوحى من دستور الولايات المتحدة.

٣٤- وابتداءً من عام ١٩٣٠، مرت الجمهورية بفترة من الاضطرابات المؤسسية التي أفضت إلى إصلاحات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٣٧، أصدر الرئيس غيتوليو فارغاس، وهو أحد قادة مسيرة تغيير إطار البلاد، دستوراً ذا طابع ديكتاتوري إلى حد كبير. وحكم البلاد، ماضياً في تنفيذ برنامجه الإصلاحية، كديكتاتور إلى أن أقصي عن الحكم في عام ١٩٤٥. وأعقب ذلك فترة سادها الاضطراب، وإن تكن قد سادت فيها الحلول الدستورية، إلى أن انتخب جوسيلينو كوبيتشيك ثم خليفته جانيو كوادروس. وبعد استقالة الأخير من منصبه، في عام ١٩٦١، ولما يتم سنة واحدة من حكمه، غرقت البلاد في لجة أزمات متتالية أسفرت عن وقوع انقلاب عسكري في عام ١٩٦٤.

٣٥- وقد ألغى النظام العسكري الضمانات الدستورية وقيد الحقوق المدنية والسياسية وخنق المعارضة. وفي البداية، حققت الحكومات العسكرية نتائج اقتصادية إيجابية جاءت إلى حد ما على حساب استئانة أجنبية ثقيلة، ولكن المشاكل السياسية الملحة اشتدت في الثمانينات بفعل الصعوبات الاقتصادية الملحوظة الناجمة عن أزمة الديون (معدلات تضخم مرتفعة، وانخفاض في النمو الاقتصادي، وخسارة في القدرة التنافسية للاقتصاد البرازيلي). وقد شهدت نهاية النظام العسكري في ١٩٨٥ حملة شعبية من أجل المطالبة بالانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، ولو أن الانتخابات لم تجر بالفعل إلا في عام ١٩٨٩ بعد فترة انتقالية تولت فيها السلطة حكومة مدنية. وفي شباط/فبراير ١٩٨٧ أنشئت الجمعية التأسيسية الوطنية لوضع مسودة دستور جديد يقوم على المبادئ الديمقراطية ويرمي إلى كفالة الحقوق والضمانات الفردية والجماعية. وفي عام ١٩٨٩، توجهت مسيرة إعادة الديمقراطية بانتخاب فرناندو كولور رئيساً للجمهورية، بالاقتراع العام.

٣٦- وبعد مساءلة طويلة، عزل الرئيس فرناندو كولور من منصبه بطريقة قانونية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بتهمة الفساد، وحسبما ينص الدستور، تولى رئاسة البلاد ايتمار فرانكو نائب الرئيس. وقد جرت عملية المساءلة القانونية للرئيس بمشاركة مكثفة من الشعب، ومع الالتزام التام بالقواعد الدستورية.

٣٧- وفي عام ١٩٩٤، انتُخب فيرناندو هينريكي كاردوسو رئيساً للجمهورية. وفي مستهل فترة حكمه في عام ١٩٩٥، نُفذ برنامج نموذجي جديد وضعته الحكومة، ينصب تركيزه أساساً على مكافحة التضخم وضمان تحقيق الاستقرار المالي. وحقق هذان الهدفان عن طريق تنفيذ الخطة الحقيقية التي وضعت في تموز/يوليه ١٩٩٤، عندما كان فيرناندو هينريكي كاردوسو وزيراً للمالية. وبعد إدخال تعديل دستوري سمح بإعادة الترشيح للمناصب في الهيئة التنفيذية، انتُخب السيد كاردوسو مرة أخرى في عام ١٩٩٨، وشغل المنصب لمدة ثمان سنوات.

٣٨- وفي عام ٢٠٠٢، انتُخب لويز إيناسيو لولا دا سيلفا رئيساً للبرازيل. وشغل المنصب في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

باء- التنظيم السياسي والإداري

١- تنظيم الدولة

٣٩- البرازيل جمهورية اتحادية. ويتكون الاتحاد من ٢٦ ولاية، ومقاطعة فيدرالية واحدة (تقع فيها العاصمة) و٥٥٠٧ بلديات. ونظام الحكم رئاسي. والهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة مستقلة وتتصف بالعلاقات فيما بينها بالتواؤم.

٤٠ - وترد حدود اختصاص الاتحاد والولايات والمقاطعة الاتحادية والبلديات بالتفصيل في الدستور الفيدرالي ويعكس الهيكل السياسي للبلد الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع اللامركزي على سلطات الدولة من الناحية التنظيمية والمكان الجغرافي على حد سواء.

٤١ - والفصل بين السلطات التي تتمتع بها الدولة وهيكلها الفيدرالي تعتبر مسائل تقع في صلب الدستور. ولا يجوز المساس بها - أي ما يسمى "بالشروط غير القابلة للتغيير" - والتي لا يجوز إلغاؤها من خلال الإصلاحات الدستورية عملاً بالبندين الأول والثاني من الفقرة ٤ من المادة ٦٠. وتبعاً للهيكل الفيدرالي للدولة والفصل بين السلطات، يتضمن دستور عام ١٩٨٨ في صلبه المادي الذي لا يجوز المساس به - "الشروط غير القابلة للتغيير" - حق التصويت المباشر والسري والعام والدوري والحقوق والضمانات الفردية، عملاً بالبند الأول - الرابع من الفقرة ٤ من المادة ٦٠.

٤٢ - ولمواجهة تركة الحكم الاستبدادي الذي خلف بصماته على البلد خلال فترة السنوات ١٩٦٤-١٩٨٥، والذي اتسم أيضاً بتعاطف نفوذ الهيئة التنفيذية وهيمنة الاتحاد على الأعضاء في الحكومة الفيدرالية، سعى ميثاق عام ١٩٨٨ إلى الحفاظ على الوثام والتوازن فيما بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذلك في ما بين كافة أعضاء الاتحاد البرازيلي - الاتحاد والولايات والبلديات والمقاطعات الفيدرالية.

٤٣ - والفصل بين السلطات من أحد المبادئ المنصوص عليها في الدستور. وبموجب الميثاق، تخول سلطات الاتحاد للهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي مستقلة عن بعضها البعض لكنها متوائمة فيما بينها (المادة ٢)، ولكل منها ميدان عملها المعين ومجال اختصاصها المحدد على النحو المعرف في الدستور.

٤٤ - والهيئة التشريعية مكونة من مجلسين، هما مجلس النواب (المجلس الذي يمثل الشعب البرازيلي) ومجلس الشيوخ الفيدرالي (المجلس الذي يمثل الولايات والمقاطعات الفيدرالية). والهيئة التنفيذية تتبع نموذجاً رئاسياً، يكون فيه رئيس الجمهورية رئيساً للدولة والحكومة ويساعده وزراء الدولة. أما الهيئة القضائية، فإن المحكمة العليا الفيدرالية هي أعلى درجاته، ومهمتها الأولى هي تنفيذ الدستور. وتتكون السلطة القضائية من ثلاث هيئات تشمل "المحاكم العادية" و"المحاكم الخاصة" (المحاكم الانتخابية والعسكرية ومحاكم العمل).

٤٥ - كما يحدد الدستور، إلى جانب إضفاء الطابع اللامركزي من الناحية السياسية على السلطة في هيكل الحكومة باعتماده لمبدأ الحكم الفيدرالي، إضفاء الطابع اللامركزي من الناحية السياسية على السلطة من الناحية الجغرافية والمكانية. وبموجب الدستور، يتمتع الاتحاد والولايات والبلديات والمقاطعات الفيدرالية، بوصفها هيئات فيدرالية بالاستقلال الذاتي. وهكذا، يشكل الاتحاد الوثيق بين الولايات والبلديات والمقاطعات الفيدرالية جمهورية البرازيل الاتحادية. ويبين الدستور تحديداً المهام المسندة إلى الأعضاء في الاتحاد، الذين يتمتعون بالاستقلال الذاتي على نحو مماثل ويكلفون بالقيام بوظائف معينة، وليس هناك أي ترتيب هرمي فيما بينها.

٤٦ - ويجسد دستور عام ١٩٨٨ سمات الحكم الديمقراطي المستند إلى القانون المبني على السيادة والمواطنة وكرامة الإنسان والقيم الاجتماعية للعمل والنشاط الحر والتعددية السياسية (البند الأول - الرابع من المادة ١).

٢- الهيئة التنفيذية

٤٧- تتكون الهيئة التنفيذية من رئيس الجمهورية ووزراء الدولة الذي يقوم بتعيينهم. ومدة تولي رئاسة الجمهورية أربع سنوات، ويجوز انتخاب الرئيس مرة أخرى لمدة إضافية. وسلطات رئيس الجمهورية منصوص عليها بالتفصيل في الدستور. وهناك جهازان يرتبطان ارتباطاً مباشراً برئيس الجمهورية يقومان بإسداء المشورة، وهما: مجلس الجمهورية الذي يبدي آراءه بشأن الحالات التي يتدخل فيها الاتحاد وحالة الدفاع وحالة الحصار، وبشأن المسائل المتصلة باستقرار المؤسسات الديمقراطية؛ ومجلس الدفاع الوطني الذي يُعنى بالمسائل المتعلقة بالسيادة الوطنية والدفاع عن الدولة الديمقراطية.

٤٨- يعرف القانون البرازيلي جريمة تسمى "جريمة المسؤولية" وهي تشمل الأفعال التي يقترفها الرئيس "والتي تنطوي على محاولة المساس بالدستور الفيدرالي، وبوجه خاص ما يلي: "الوظائف المستقلة للهيئتين التشريعية والقضائية، والوزارة العمومية، والسلطات الدستورية لوحدة الاتحاد؛ والحقوق السياسية والفردية والاجتماعية؛ ودواعي الاستقامة في إدارته؛ والامتثال للقانون وأحكام القضاء". وفي حالة قبول توجيه الاتهام إلى الرئيس، يحاكم أمام مجلس الشيوخ الفيدرالي عن جرائم المسؤولية أو أمام المحكمة الفيدرالية العليا عن الأفعال الجنائية العادية.

٤٩- ويمكن استدعاء وزراء الدولة أمام مجلس النواب أو مجلس الشيوخ الفيدرالي لتقديم معلومات عن المسائل التي تكون موضع عنايتهم. فإذا لم يمثلوا لاستدعاءات من هذا القبيل، أمكن اعتبارهم مذنبين بارتكاب جريمة المسؤولية.

٣- الهيئة التشريعية

٥٠- يتولى الكونغرس الوطني ممارسة السلطة التشريعية، وهو مكون من مجلس أعلى هو مجلس الشيوخ الفيدرالي، ومجلس أدنى هو مجلس النواب. ومدة عضوية مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ومدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات. ويمنح أعضاء المجلسين حصانة برلمانية ولا يمكن مقاضاتهم على آرائهم أو أقوالهم أو على تصويتهم. وللكونغرس أن يشرع لأي مسألة تدخل في دائرة اختصاص الاتحاد، وذلك بموافقة رئيس الجمهورية. وتدخل الأمور التالية، في جملة أمور، في صلاحيات الكونغرس الوطني وحده: البت في أمر المعاهدات والاتفاقات والصكوك الدولية التي قد تنطوي على فرض أعباء أو التزامات يتحملها الوطن؛ والإذن لرئيس الجمهورية بإعلان الحرب أو عقد السلم؛ والموافقة على إعلان "حالة الدفاع" وحالات تدخل السلطات الفيدرالية؛ والإذن بإعلان حالة الحصار، أو وقف العمل بأي من هذه التدابير ووقف تصرفات الهيئة التنفيذية التي تتجاوز صلاحياتها المعتادة أو تتعدى حدود التفويض التشريعي الممنوح لها، والبت فيما يقدمه رئيس الجمهورية من حسابات؛ وفحص تصرفات الهيئة التنفيذية ومراقبتها؛ وصون اختصاصها التشريعي إزاء سلطة الهيئتين الأخريين في تحديد المعايير.

٤- الهيئة القضائية

٥١- أجهزة الهيئة القضائية هي: المحكمة الفيدرالية العليا، والمحاكم العليا للولايات، والمحاكم الفيدرالية الإقليمية والقضاة الفيدراليون؛ ومحاكم العمل وقضاةها؛ والمحاكم الانتخابية وقضاةها؛ والمحاكم العسكرية وقضاةها؛ والمحاكم الجزئية التابعة للولايات وللإتحاد وقضاةها. والمقر الرئيسي للمحكمة الفيدرالية العليا ومحاكم الدرجات العليا يكون في العاصمة الاتحادية، وتغطي ولايتها القضائية كافة أراضي الوطن.

- ٥٢- وللمحاكم أن تعلن بأغلبية أصوات أعضائها عدم دستورية أي قانون أو قرار معياري صادر عن الحكومة.
- ٥٣- والمحكمة العليا الفيدرالية هي المسؤولة عن حماية الدستور، ولها الولاية القضائية الأصلية في الفصل في القضايا المتعلقة بعدم دستورية القوانين أو القرارات المعيارية الصادرة عن الاتحاد أو الولايات؛ وفي الدعاوى القضائية والمنازعات بين الاتحاد والولايات، أو الاتحاد والمنطقة الفيدرالية، أو فيما بين أي طرفين منهما؛ وفي طلبات تسليم المجرمين المقدمة من الدول الأجنبية؛ وفي تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا لولاية وأي محكمة أخرى، وفيما بين محاكم الدرجات العليا، أو بين هذه المحاكم وأي محكمة أخرى؛ وفي طلبات استصدار أوامر منع التنفيذ المتصلة بالدعاوى المستندة استناداً مباشراً إلى الإخلال بالدستور.
- ٥٤- وتتكون المحكمة العليا الفيدرالية من ١١ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية بعد الحصول على موافقة أغلبية مطلقة في مجلس الشيوخ الفيدرالي.
- ٥٥- والمحكمة العليا للولايات لها، من جملة وظائف أخرى، الولاية القضائية الأصلية في الفصل في تنازع الاختصاص بين أي محكمتين (فيما عدا الأمور التي تدخل في صلاحيات المحكمة العليا الفيدرالية)، وتنازع الاختصاص بين السلطات الإدارية والقضائية للاتحاد، أو بين السلطات القضائية لإحدى الولايات والسلطات الإدارية لولاية أخرى.
- ٥٦- والمحاكم الفيدرالية الإقليمية لها الولاية القضائية الأصلية في الفصل في الطعون الجنائية ودعاوى إبطال قراراتها أو قرارات القضاة الفيدراليين في الإقليم، وهي تقوم بدور محكمة الاستئناف في المسائل التي فصل فيها قضاة فيدراليون أو قضاة الولايات في معرض ممارستهم للسلطات الفيدرالية في دائرة ولايتهم القضائية. والقضاة الفيدراليون مسؤولون عن الفصل في المنازعات التي تتعلق بحقوق الهنود.
- ٥٧- وتقوم محاكم العمل بالتوفيق والفصل في منازعات العمل الفردية والجماعية بين المستخدمين وأصحاب العمل، بما في ذلك المنازعات التي تقع في الدوائر المختصة بالإدارة العامة.
- ٥٨- وتفصل المحاكم العسكرية في الجرائم العسكرية التي ينص عليها القانون. وتشكل المحكمة العسكرية العليا من ١٥ عضواً يعينهم لدى الحياة رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشيوخ الفيدرالي، ويكون خمسة منهم من المدنيين.
- ٥٩- وتقوم ولايات الاتحاد بتنظيم محاكمها، ويحدد دستور كل منها الاختصاصات القضائية لهذه المحاكم.
- ٦٠- والقضاة يعينون لدى الحياة. فلا يمكن عزلهم ولا يمكن تخفيض رواتبهم لأي سبب من الأسباب.
- ٦١- وينص الدستور على أن المحامي شخص لا غنى عنه لإقامة العدالة، وأن له حصانة على التصرفات أو الآراء التي تصدر عنه أثناء أدائه لوظائفه المهنية.
- ٦٢- ووفقاً للدستور، تعد إدارة المساعدة القضائية مؤسسة لازمة لأداء وظيفة القضاء، ومهمتها هي تقديم المشورة القانونية والدفاع، على كافة المستويات، لمن يحتاجون إلى المساعدة القضائية.

٥- الوزارة العمومية

٦٣- إن الوزارة العمومية (مكتب المدعي العام) وتسمى أحياناً "الهيئة الرابعة" (المؤسسة لا توجد إلا في أمريكا اللاتينية، وهي مؤسسة دائمة وضرورية لقيام الدولة بوظائفها القضائية). ورغم أنها لا تنتمي إلى الهيئة القضائية، فإنها مسؤولة عن حماية النظام القانوني، ونظام الحكم الديمقراطي، والحقوق والمصالح الاجتماعية والفردية غير القابلة للتصرف. ولا يجوز أن يمارس أنشطة النيابة العامة إلا موظفون دائمون يكونون قد اجتازوا امتحاناً عمومياً. ويتمتع أعضاء النيابة العامة بنفس الضمانات التي يتمتع بها القضاة. ويحظى مبدأ الاستقلال الذاتي النسبي للولايات بالاحترام في أعمال النيابة العامة: فإلى جانب النيابة العامة الفيدرالية، هناك نيابة عامة لكل ولاية من ولايات الاتحاد.

٦٤- ومن بين الوظائف المؤسسية للنيابة العامة: رفع القضايا الجنائية التي تمس المصلحة العامة، وإقامة الدعاوى القضائية المدنية واتخاذ سائر الإجراءات المدنية العامة من أجل حماية التراث الاجتماعي والأموال العامة والبيئة وغير ذلك من المصالح الجماعية والمتفرقة؛ والدفاع أمام القضاء عن حقوق السكان الأصليين ومصالحهم.

ثالثاً- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

ألف- الدستور والإطار القانوني

٦٥- أتى الدستور البرازيلي لعام ١٩٨٨ معبراً عن الجهود التي بذلها المشرعون لتوطيد وتوسيع الحقوق والضمانات الأساسية المدرجة في ديباجة الدستور (دولة ديمقراطية تستهدف كفالة الحقوق الاجتماعية والفردية والحرية والأمن والرفاه والتنمية والمساواة والعدالة بوصفها قيماً سامية لمجتمع متحاب وتعددي لا يعرف التحيز)، والمؤكد في "المبادئ الأساسية" (الباب الأول) والمبينة في خمسة فصول (في الباب الثاني "الحقوق والضمانات الأساسية") تتناول الحقوق والواجبات الفردية والجماعية والحقوق الاجتماعية والجنسية والحقوق السياسية والأحزاب السياسية.

٦٦- ولا ينص الدستور على أي استثناء أو انتقاص من الحقوق والحريات الأساسية. بيد أنه يجوز فرض قيود على بعض الحقوق إذا ما أعلنت حالة الدفاع أو حالة الحصار. ويتضمن الدستور أحكاماً بشأن نطاق هذه القيود.

٦٧- ويبين ميثاق عام ١٩٨٨ الإطار القانوني للتحويل الديمقراطي وإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في البلد. كما أنه بإلغائه للنظام العسكري الاستبدادي الذي تولى مقاليد السلطة في عام ١٩٦٤ يعكس توافقاً ديمقراطياً في الآراء "المرحلة ما بعد الديكتاتورية". ويسعى الدستور، بعد ٢١ عاماً من النظام الاستبدادي إلى استعادة سيادة القانون والفصل بين السلطات وإقامة الاتحاد وتحقيق الديمقراطية وإعمال الحقوق الأساسية بالاستناد إلى منطلق كرامة الإنسان.

٦٨- ويتضمن دستور عام ١٩٨٨ سمات مبدأ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ضمن المبادئ الأساسية التي يجسدها ويعزز مبادئ النظام الفيدرالي والفصل بين السلطات، مثلما ذكر في البند السابق.

٦٩- ويحرز الميثاق تقدماً استثنائياً فيما يتعلق بتعزيز الحقوق والضمانات الأساسية وهو بذلك أكثر الوثائق شمولاً وتفصيلاً في التاريخ الدستوري للبرازيل.

٧٠- ويرسي البند الثالث من المادة ١ قيمة كرامة الإنسان بوصفها الجوهر الأساسي الذي يستند إليه النظام القضائي البرازيلي كمعيار من معايير التقييم ومعلم لفهم النظام الدستوري الذي وضع في عام ١٩٨٨. وتكتسب كرامة الإنسان والحقوق والضمانات الأساسية قوة خاصة توسعية تتخلل الدستور ككل وتعتبر بمثابة معيار لتفسير كافة قواعد النظام القانوني البرازيلي.

٧١- ويقدم الميثاق آراء مبتكرة شديدة الأهمية في مجال العلاقات الدولية عملاً بالبند الأول - العاشر من المادة ٤. ومع أن هذه المادة تعكس الشواغل المتعلقة بفترة الإمبراطورية بالتزام مع الاستقلال الوطني وعدم التدخل وتحافظ على المثل العليا للسلام في الجمهورية، فإن ميثاق عام ١٩٨٨ يستحدث ويؤكد على حد سواء التوجه الأهمي الذي لم يشهده التاريخ الدستوري للبرازيل من قبل. ويتجسد هذا المنعطف الأهمي في مبادئ "نشر حقوق الإنسان"، و"تقرير الشعوب لمصيرها"، و"نبد الإرهاب والعنصرية"، و"التعاون فيما بين الشعوب من أجل رقي البشرية" (البند الثاني والثالث والثامن والتاسع من المادة ٤).

٧٢- ويجسد دستور عام ١٩٨٨ بخروجه عن الموائيق السابق على نحو فريد من نوعه أولوية احترام حقوق الإنسان بوصفها النموذج الموصى باتباعه فيما يتعلق بالنظام الدولي. ويدعو هذا المبدأ إلى انفتاح النظام القانوني الداخلي على النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. وحيث إن سيادة حقوق الإنسان يعتبر بالنسبة للبرازيل المبدأ الناظم للعلاقات الدولية، ينبغي بالتالي أن تكون مسألة حقوق الإنسان الشغل الشاغل للمجتمع الدولي المشروع وأن تحظى باهتمامه. ويعد مفهوم حقوق الإنسان هذا بالنسبة لميثاق عام ١٩٨٨ مسألة ذات أهمية شاملة.

٧٣- ويؤكد ميثاق عام ١٩٨٨، بأسلوب فريد مماثل - في نهاية إعلان مسهب عن الحقوق (البند الأول - السابع والسبعون من المادة ٥) - أن الحقوق والضمانات المنصوص عليها في الدستور "لا تستبعد الحقوق والضمانات الأخرى الناشئة عن النظام والمبادئ التي يعتمدها، أو الحقوق والضمانات الناشئة عن المعاهدات الدولية التي تعتبر جمهورية البرازيل الاتحادية طرفاً فيها". وهكذا يخرج ميثاق عام ١٩٨٨ بابتكارات في إدراجه للحقوق الناشئة عن المعاهدات الدولية التي تعد البرازيل طرفاً فيها. وبقيامه بذلك يعطي الحقوق الدولية ترتيباً هرمياً خاصاً ومميزاً، أي الترتيب الهرمي للقواعد الدستورية^(١٤).

٧٤- وإضافة إلى ذلك، يجسد ميثاق عام ١٩٨٨ مبدأ إمكانية التطبيق الفوري للقواعد التي تحدد الحقوق والضمانات الأساسية عملاً بالفقرة ١ من المادة ٥.

٧٥- ويستند دستور "المواطنين" باعتباره الإطار القانوني الرئيسي لحماية حقوق الإنسان إلى قاعدة عريضة من الشرعية الشعبية. ومن بين جميع الدساتير البرازيلية يعد ميثاق عام ١٩٨٨، الميثاق الوحيد الذي يراعي إلى أقصى حد ممكن طلبات ومطالبات المجتمع المدني وتعددية وكلائه.

باء - الآليات الداخلية لحماية حقوق الإنسان

٧٦- أدى تعميم حقوق الإنسان إلى إنشاء نظام معياري ودولي للحماية، عالمي وإقليمي النطاق، فضلاً عن نطاقه العام والمحدد. وبلاستناد إلى مبدأ سيادة الإنسان، تكمل هذه النظم بعضها البعض، وتتفاعل مع النظم الوطنية للحماية وبذا تؤمن أقصى درجة ممكنة من الفعالية في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية.

٧٧- والدولة بإقرارها آلية الحماية الدولية والالتزامات الدولية الناشئة عنها، تقبل الرصد الدولي للطريقة التي تحترم بها حقوق الإنسان على أرضها. وبالتالي فإن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تكتسب أهمية مضاعفة: حيث تعزز البارامترات الدولية الدنيا لحماية كرامة الإنسان، وتضمن اللجوء إلى إقامة دعوى لحماية الحقوق على الصعيد الدولي عند اتهام المؤسسات الوطنية بالإهمال أو التقصير.

٧٨- وينبغي أن نضيف أنه منذ أن بدأت مسيرة الأخذ بالديمقراطية، وخاصة منذ وضع الدستور الفيدرالي لعام ١٩٨٨، اتخذت البرازيل تدابير مهمة لإدراج الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان في قوانينها. وتشمل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها البرازيل ما يلي:

- (أ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤؛
- (ب) اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩؛
- (ج) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩؛
- (د) اتفاقية حقوق الطفل، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠؛
- (هـ) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛
- (و) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛
- (ز) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ("ميثاق سان خوسيه")، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛
- (ح) اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه ("اتفاقية بيليم دو بارا")، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛
- (ط) البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦؛
- (ي) البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ("بروتوكول سان سلفادور")، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

- (ك) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ و
- (ل) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.
- ٧٩- وبالرغم من أن لجميع هذه الصكوك الدولية أهدافاً محددة في مجال حقوق الإنسان، فإن هناك هدفاً مشتركاً يجمعها وهو ضمان مبدأ المساواة وفرض التزام على الدول الأطراف بضمن ممارسة حقوق الإنسان ممارسة حرة وكاملة دون أي تمييز. ووفقاً للبرنامج الوطني لحقوق الإنسان، ينبغي للهيئة التنفيذية أن تقوم بنشر المعاهدات الدولية التي صدقت عليها البرازيل على أوسع نطاق. وقد تحقق ذلك من خلال المنشورات والمناقشات والحلقات الدراسية ودورات التدريب التي وفرتها الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- ٨٠- وقد اعترفت البرازيل بالإضافة إلى تصديقها على هذه المعاهدات الدولية، باختصاص المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بالمرسوم التشريعي رقم ٨٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت فيه صراحة عن اعترافها هذا عملاً بالمادة ٦٢ من الاتفاقية الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٢، قبلت دولة البرازيل نظام الشكاوى الفردية بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وقدمت في تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى الكونغرس الوطني مشروع قانون بشأن قبولها لآلية الشكاوى الفردية الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب.
- ٨١- وبالإضافة إلى ما أحرز من تقدم كبير في إطار دستور "المواطنين" وقيام الدولة البرازيلية بإدراج القواعد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، فقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٨٨ إصدار أكبر عدد من التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان في التاريخ التشريعي للبرازيل برمته. ويمكن القول إن معظم القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان - والمفهومة على أنها ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - قد صدرت بعد وضع دستور عام ١٩٨٨ وكانت نتيجة له واستندت إليه كمصدر إلهام. ومن أبرز هذه القوانين ما يلي:
- (أ) القانون رقم ٧٧١٦ الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩: ويحدد الجرائم الناجمة عن التحيز العنصري ويعتبر العنصرية جريمة غير قابلة للكفالة وغير قابلة للتقادم (وقبل وضع دستور عام ١٩٨٨، كانت العنصرية تعتبر مجرد جنحة)؛
- (ب) القانون رقم ٨٠٦٩ الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠: ويبين النظام الأساسي الخاص بالطفل والمراهق، ويعتبر من أكثر التشريعات تقدماً في هذا الصدد، إذ إنه يكفل الحماية الكاملة للطفل والمراهق؛
- (ج) القانون رقم ٩٠٢٩ الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥: ويحظر فرض شروط بشأن تقديم شهادات الحمل والتعقيم وغيرها من المستندات التمييزية من أجل القبول في وظيفة رسمية أو الاحتفاظ بها؛
- (د) القانون رقم ٩١٤٠ الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥: ويقر بوفاة أي شخص اختفى بسبب مشاركته أو مشاركته المزعومة في أنشطة سياسية في الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٩، ويحمل الدولة مسؤولية هذه الوفيات ومسؤولية دفع تعويضات لأسر الضحايا؛

(هـ) القانون رقم ٩٢٦٣ الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: وينظم المادة ٢٢٦ من الدستور الفيدرالي بشأن تنظيم الأسرة؛

(و) القانون رقم ٩٢٦٥ الصادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦: وينظم البند السابع والسبعين من المادة ٥ من الدستور الفيدرالي وينص على عدم دفع رسوم على المستندات المطلوبة لممارسة المواطنة؛

(ز) القانون رقم ١٩٠٤ الصادر في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦: وينشئ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان ويمنح حقوق الإنسان مكانة السياسة العامة، فضلاً عن مقترحات إلى الحكومة بشأن مبادرات تكفل تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية في البرازيل؛

(ح) القانون رقم ٩٢٩٩ الصادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦: وينقل حق النظر في القضايا المتعلقة بجرائم القتل الجنائية التي يرتكبها أفراد من الشرطة العسكرية من مجال اختصاص السلطة القضائية العسكرية إلى مجال اختصاص السلطة القضائية المدنية؛

(ط) القانون رقم ٩٤٥٥ الصادر في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧: ويحدد جريمة التعذيب ويعاقب عليها بوصفها جريمة غير قابلة للكفالة ولا يحق لمن ارتكب هذه الجريمة تخفيف الحكم عليه أو العفو عنه، ويحمل مرتكبيها الأصليين والمشاركين في ارتكابها، فضلاً عن من يتمتعون بمركز يمكنهم من الحيلولة دون وقوعها ويمتنعون عن القيام بذلك المسؤولية عملاً بالبند الثالث والأربعين من المادة ٥ من دستور عام ١٩٨٨؛

(ي) القانون رقم ٩٧٩٩ الصادر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩: ويدرج في قوانين العمل المعززة القواعد المتعلقة بسبل وصول المرأة إلى سوق العمل؛

(ك) القانون رقم ٩٨٠٧ الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩: ويحدد القواعد المتعلقة بإعداد ومواصلة الحماية الخاصة للضحايا والشهود المعرضين للتهديد وينشئ البرنامج الفيدرالي المعني بمساعدة الضحايا والشهود المعرضين للتهديد؛

(ل) القانون رقم ١٠٢٢٤ الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١: ويتناول جريمة التحرش الجنسي؛

(ح) المرسوم رقم ٤٢٢٨ الصادر في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢: وينشئ البرنامج الوطني للإجراءات الإيجابية بموجب الإدارة العامة الفيدرالية؛ و

(ن) المرسوم الصادر في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢: وينشئ البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان ويحدد الأهداف الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٢- وينص الدستور على أدوات إجرائية تهدف إلى كفالة مراعاة الحقوق. ولكل مواطن الحق في الحصول على معلومات من الوكالات العامة عن الأمور التي تهمه شخصياً أو عن الأمور ذات الأهمية الجماعية أو العامة خلال فترة منصوص عليها في القانون. ويمكن أن تحال إلى السلطات العامة الالتماسات المقدمة دفاعاً عن الحقوق أو للاعتراض على إجراءات غير قانونية أو على إساءة استعمال للسلطة. ولا يمكن للقانون أن يستثنى أي ضرر أو

تهديد موجه إلى الحقوق من مجال نظر القضاء. ولا يمكن للقانون أن يمس الحقوق المكتسبة أو الأحكام والقرارات القضائية النهائية. ويعاقب القانون على أي شكل من أشكال التمييز ضد الحقوق والحريات الأساسية. وينص الدستور على ستة سبل أساسية للانتصاف من أجل حماية الحقوق المهددة بالخطر ألا وهي أمر الإحضار أمام المحكمة، وأمر تقديم البيانات إلى المحكمة، وأمر الامتثال، وأمر الامتثال الجماعي، وأمر الامتناع والدعوى الشعبية، والدعوى المدنية العامة.

٨٣- والحقوق والضمانات المنصوص عليها في الدستور لا تستبعد غيرها من الحقوق والضمانات المستمدة من الصكوك القانونية الدولية التي تكون البرازيل طرفاً فيها. ويجب أن يقر الكونغرس الوطني (بواسطة مرسوم تشريعي) الصكوك القانونية الدولية التي توقع عليها البرازيل وأن يعتمدها رئيس الجمهورية. وبعد إصدار هذه الصكوك، أي نشرها في صحيفة الوقائع الرسمية للاتحاد، تصبح الصكوك المعتمدة قاعدة من قواعد النظام القانوني الوطني ويتعين تنفيذها إلزامياً. ويصبح بوسع المحاكم والسلطات المختصة حينئذ أن تستند إليها وأن تطبقها رأساً.

٨٤- ويجب على جميع السلطات، سواء كانت قضائية أو إدارية، وأياً كان مستواها، أن تحترم الأحكام الدستورية والقانونية المتصلة بحماية حقوق الإنسان. وليس هناك أي سلطة لها اختصاص حصري ومحدد في هذا المجال. فالسلطات القضائية والنيابة العامة لها جميعاً صلاحية حماية حقوق الإنسان المهددة. ويستطيع أي ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان أن يحصل على انتصاف قانوني من خلال الدعوى القانونية التي يمكن رفعها ضد الاتحاد ذاته أو ضد ولايات الاتحاد، أو البلديات، أو المنطقة الفيدرالية، وأي كيان عمومي.

٨٥- ويستطيع الأفراد الذين يشعرون بأن حقوقهم قد مُست بضرر أن يلجأوا مباشرة إلى النيابة العامة وذلك على مستوى الولاية (يوجد في معظم المقاطعات ممثل للنيابة العامة) أو على المستوى الفيدرالي بحسب توزيع الاختصاصات. ومجلس الدفاع عن حقوق الإنسان هو جهاز آخر يستطيع الأفراد اللجوء إليه مباشرة. ويتشكل المجلس، الذي يتشاطر أعضاؤه سلطات متساوية، من ممثلين عن الإدارة العامة الفيدرالية والمجتمع المدني، ويرأسه وزير العدل. ويتلقى المجلس الشكاوى والالتزامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من الأطراف المعنية ذاتها أو من أطراف ثالثة، أو حتى من الصحافة، ويقدم للسلطات المختصة، اقتراحاته وتوصياته بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية. والمجلس ليس هيئة تنفيذية وليست له سلطة قسرية على السلطتين الإدارية والقضائية؛ ولا يملك إلا أن يدعوها ويوصيها أن تتخذ التدابير التي يتوجب اتخاذها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها وتصحيحها. ويقوم المجلس، بالتعاون مع النيابة العامة والهيئات الحكومية وغير الحكومية، برصد الكيفية التي تعالج بها السلطات المختصة حالات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان تكون قد علمت بها.

٨٦- وينص القانون الذي أنشئ بموجبه المجلس في عام ١٩٦٤ على أن تكون وظائفه على النحو التالي: "القيام بالتحريات والتحقيقات والدراسات بشأن فاعلية القواعد التي تنظم حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي، وفي الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتعاون مع الأمم المتحدة في جميع الأمور المتصلة باتخاذ مبادرات لكفالة احترام حقوق الإنسان أو تنفيذ التدابير اللازمة في هذا الصدد".

٨٧- وتتولى النيابة العامة الدفاع القضائي عن حقوق الهنود. كما يمكن إحالة الشكاوى المقدمة من الهنود إلى المجلس العام للدفاع عن الحقوق الهندية، وهو هيئة أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩١ داخل النيابة العامة لتلقي الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الهنود ومجتمعاتهم والتحقيق فيها وتقييمها وإحالتها إلى السلطات المختصة.

٨٨- ويتولى المجلس الوطني للسياسات الجنائية والعقابية الدفاع عن الحقوق الجماعية للأفراد المحتجزين وهو هيئة تابعة لوزارة العدل.

٨٩- وتنظر محاكم الولايات في انتهاكات الحقوق باعتبارها محاكم ابتدائية؛ وبعد ذلك يمكن للأطراف المعنية أن تستأنف الحكم أمام محكمة الدرجة الأعلى (المحكمة العليا للولاية أو محاكم الاستئناف، حسب الاقتضاء). ومن الممكن، في حالات استثنائية، الطعن مباشرة أمام المحكمة الفيدرالية العليا في قرارات محاكم الدرجة الأعلى؛ بيد أن تلك الحالات نادرة جداً حيث إن دور المحكمة الفيدرالية العليا هو دور المحكمة الدستورية في المقام الأول.

٩٠- وفيما يتعلق بدور الشرطة، يجدر بالذكر أن الشرطة الفيدرالية وشرطة الولايات (المدينة والعسكرية) لها اختصاصات مختلفة. فالشرطة الفيدرالية تتبع وزارة العدل مباشرة ووظائفها منصوص عليها في الدستور الفيدرالي (المادة ١٤٤) وهي التحقيق في الجنايات التي تقترب بحق النظام السياسي والاجتماعي أو أموال الاتحاد وخدماته ومصالحه علاوة على الجرائم الأخرى التي تكون لها عواقب تتعدى حدود الولاية الواحدة أو تكون لها عواقب دولية، مما يتطلب اتخاذ إجراء قمعي موحد؛ ومنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وأداء وظائف خفر السواحل والشرطة الجوية وشرطة الحدود؛ والقيام لوحدها بأداء وظائف الشرطة القضائية للاتحاد وتعمل شرطة الولايات تحت سلطة حكام ولايات الاتحاد وتتكون من الشرطة المدنية التي تحقق في الجرائم والمخالفات الجنائية وتقوم بدور الشرطة القضائية على مستوى الولاية، ومن الشرطة العسكرية التي ترتدي زيّاً خاصاً ويعهد إليها بحفظ النظام (خفارة الشوارع والأماكن العام، وقمع السلوك الذي قد يخل بأمن المواطنين، والمحافظة على النظام ومنع مخالفات المرور). والشرطة العسكرية ليست جزءاً من القوات المسلحة.

رابعاً - الإعلام والنشر

٩١- تترجم جميع الصكوك القانونية التي تعالج حماية حقوق الإنسان والتي تنضم إليها البرازيل إلى اللغة البرتغالية، وتنشر في صحيفة الوقائع الرسمية التي توزع في كافة أنحاء البلاد، ومن ثم يستطيع أي شخص الحصول عليها دون مقابل تقريباً. وعلاوة على ذلك، تنشر المعلومات عن التصديق داخلياً على الصكوك القانونية الدولية من خلال شبكة إذاعة وطنية تذيع برنامجاً يومياً يخطط للجمهور علماً بأنشطة الهيئتين التنفيذية والتشريعية.

٩٢- وتقوم الهيئات الرسمية وجمعيات المجتمع المدني (مثل الهيئات الجامعية، والنقابات، ونقابة المحامين البرازيليين) والكنيسة الكاثوليكية بطبع ونشر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وتنشر النقابات والكنيسة الكاثوليكية محتويات هذه الصكوك في شكل كتيبات إعلامية شعبية. وفي بعض الحالات تقوم الأجهزة الرسمية بطبع وتوزيع نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع هيئات دولية مثل اليونيسيف.

٩٣- وتعمل الحكومة والمجتمع المدني على تنظيم مناظرات حول الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان وحول امتثال البرازيل لها. وقد قامت الحكومة، على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات، برعاية حلقات دراسية ودورات تدريبية للموظفين المدنيين عن حقوق الإنسان، وجرى ذلك في بعض الحالات بالتعاون مع منظمات دولية (مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واليونسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

٩٤- وتقوم وزارة العلاقات الخارجية، بالتعاون مع هيئات أخرى من هيئات الإدارة الفيدرالية المكلفة بتنفيذ الصكوك، بإعداد تقارير وطنية عن تنفيذ الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان لتقديمها إلى الهيئات المسؤولة عن رصد هذا التنفيذ.

الحواشي

- (١) *Sintese de Indicadores Sociais* - ٢٠٠٠، ريو دي جانيرو، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ٢٠٠١. إجمالي معدل الخصوبة - متوسط عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة في سن الإنجاب - انخفض من ٥,٨ طفلاً في عام ١٩٧٠ إلى ٢,٣ طفلاً في عام ١٩٩٩.
- (٢) *Sinopse Preliminar do Demograficos* - ٢٠٠٠، ريو دي جانيرو، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ٢٠٠١.
- (٣) *Sintese de Indicadores Sociais* - ٢٠٠٠، ريو دي جانيرو، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ٢٠٠١.
- (٤) مؤشرات التنمية في العالم لسنة ٢٠٠١، البنك الدولي.
- (٥) *المؤشرات الاجتماعية لسنة ٢٠٠٠*، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، أيار/مايو ٢٠٠١.
- (٦) يعتبر أي شخص رجلاً كان أم امرأة لا يستطيع قراءة وكتابة ملاحظة صغيرة بلغته أمياً. ويوماً هذا المؤشر إلى الأميين من السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة.
- (٧) يقاس مستوى التعليم بمتوسط عدد السنوات التي يقضيها الفرد في المدرسة.
- (٨) يعرف الانتظام في المدرسة بوصفه النسبة المئوية للأطفال البالغين سن الدراسة والمسجلين فعلاً في المدارس الابتدائية.
- (٩) *Sintese de Indicadores Sociais* - ٢٠٠٠، ريو دي جانيرو، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ٢٠٠١.
- (١٠) بيانات عام ١٩٩٥.

(١١) دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقارير عن التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠. والقصد منها قياس نوعية حياة السكان في الدول البالغ عددها ١٧٤ المشمولة بالدراسة الاستقصائية. ويتكون الرقم القياسي للتنمية البشرية من ثلاثة مؤشرات، وهي: دخل الفرد؛ وطول العمر، ويعبر عنه على أساس معدل العمر المتوقع عند الميلاد؛ ومستوى التعليم، ويقيم على أساس المتغيرات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة والأمية. وتصنف البلدان التي يقل فيها الرقم القياسي للتنمية البشرية عن ٠,٥٠٠ على أنها ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية؛ وتعتبر البلدان التي يتراوح فيها الرقم القياسي للتنمية البشرية ما بين ٠,٥٠٠ و ٠,٧٩٩ بأنها ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية؛ أما البلدان التي يكون فيها الرقم القياسي للتنمية البشرية ٨٠٠ فما فوق فتعتبر في مصاف البلدان التي تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية البشرية.

(١٢) في عام ١٩٩١ كان الرقم القياسي للتنمية البشرية يبلغ ٠,٧٨٧، أما في عام ١٩٨٨ فقد بلغ إلى ٠,٧٣٤.

(١٣) مؤشرات التنمية في العالم - ٢٠٠١، البنك الدولي.

(١٤) تجدر الإشارة إلى أن هناك تشعباً كبيراً من زاوية نظر عقائدية وقضائية بشأن الترتيب الهرمي للمعاهدات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في البرازيل. ويجري الدفاع عن أربعة مواقف، هي: (أ) ترتيب هرمي فوق دستوري لمعاهدات حقوق الإنسان؛ (ب) ترتيب هرمي دستوري؛ (ج) ترتيب هرمي فوق قانوني بيد أنه دون دستوري لهذه المعاهدات؛ (د) تكافؤ بين المعاهدات والقانون الفيدرالي من حيث الترتيب الهرمي (الموقف السائد في المحكمة العليا الفيدرالية).
